بيان منظمة GWL Voices من أجل الدورة التاسعة والستين للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة

CSW69 بكين 30+

حماية المكتسبات وتسريع تحقيق المساواة: الطريق نحو منهاج عمل بكين

بعد مرور ثلاثين عامًا على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بكين، أصبح من الواضح أن تحقيق المساواة بين الجنسين أمر ضروري لدفع عجلة التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي والسلام.

في الوقت الذي يواجه فيه العالم حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي، والأزمات المناخية والبيئية، وتفاقم وضعية المساواة، أصبح الالتزام بالمساواة بين الجنسين أمر بالغ الأهمية لبناء مستقبل عادل ومستدام.

يتعين على المجتمع الدولي أن يفكر في التقدم المحرز في تعزيز حقوق المرأة والفتيات ومعالجة التحديات المستمرة التي تعيق مشاركتهن وتمكينهن في شتى مجالات الحياة.

وبالتالي فمن الضروري أن نفكر في التقدم المحرز حتى الآن ومواجهة التحديات التي تعيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات.

ويظل "إعلان ومنهاج عمل بكين" إلى جانب "أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة" و"اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" وغيرها من المعاهدات الدولية بشأن حقوق المرأة، أدوات توجيهية حاسمة.

ولكن الوفاء بهذه الالتزامات يتطلب إدخال إصلاحات عاجلة، وضخ استثمارات جديدة، وتطبيق آليات قوية للمساءلة.

ولا يمكننا التراجع عن المكتسبات التي حققناها بشق الأنفس لصالح النساء والفتيات.
إن التراجع الآن عن هذه المكتسبات يعني إلغاء الخطوات التي قطعناها والمس بمستقبل الأجيال القادمة.

ونرحب بالتقييمات والتقارير التي أعدها 159 بلدًا بشأن تنفيذ "أجندة عمل بكين" والتقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة حيث يتضح من خلال هذه التقييمات والتقارير أنه رغم التقدم المحرز، لا تزال هناك اختلالات منهجية:

التقدم النسبي والبطيء المحرز:

المكتسبات التشريعية

لقد قامت العديد من البلدان بسن أو تعزيز قوانين لمكافحة العنف ضد المرأة، والقضاء على التمييز في مكان العمل، وضمان المساواة في التعليم. لقد سنت العديد من البلدان قوانين وسياسات، بما في ذلك إجراءات وتدابير من أجل لتسريع تحقيق المساواة بين الجنسين، إلا أن التحديات لا تزال قائمة.

التقدم الاجتماعي والاقتصادي

لقد أدى توسيع أنظمة الحماية الاجتماعية وخدمات الرعاية إلى تحسين صحة الأمهات، ودعم مقدمي الرعاية، وزيادة فرص الفتيات في تلقي التعليم.

التعليم

لقد تقلصت الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، فزاد عدد الفتيات اللاتي يحصلن على التعليم على مستوى العالم أكثر من أي وقت مضى.

الصعوبات المستمرة: رغم هذا التقدم المحرز، لا تزال الصعوبات المنهجية تعيق حصول المرأة والفتيات على حقوقهن الكاملة.

التمثيل السياسي

لقد تضاعفت نسبة تمثيل النساء في البرلمانات الوطنية منذ عام 1995، مما يشير إلى وجود تقدم بطيء وتدريجي في مشاركة المرأة في القيادة وصنع القرار. لقد تضاعفت نسبة تمثيل النساء في البرلمانات الوطنية منذ عام 1995، مما يشير إلى وجود تقدم بطيء وتدريجي في مشاركة المرأة في القيادة وصنع القرار.
رغم ذلك، لا تزال المرأة غير ممثلة بشكل جيد في القيادات السياسية والاقتصادية والمؤسساتية على المستوى العالي، بما في ذلك في المناصب العليا في الهيئات الدولية.
ما زالت النساء تواجهن الحواجز البنيوية والتمييز والعنف ضد المرأة في الحياة العامة.

الحواجز المالية العالمية

إن الهياكل المالية الدولية الحالية غير كافية لمعالجة التحديات الخاصة التي تواجهها النساء والفتيات في البلدان النامية، وخاصة أثناء الأزمات، مثل جائحة كوفيد 19 والكوارث المناخية.
إن تراكم الديون، وعدم كفاية الحيز المالي، وعدم المساواة في الحصول على الموارد المالية تعيق التقدم، وخاصة في البلدان النامية.

التأثير المتغير للأزمات

يؤثر تغير المناخ والصراعات وعدم الاستقرار الاقتصادي بشكل متغير على النساء والفتيات، مما يؤدي إلى تعميق نقاط الضعف وتفاقم عدم المساواة.

عدم المساواة الاقتصادية والعمل غير المدفوع الأجر

لا تزال النساء هن الأكثر تمثيلًا في العمل البسيط المنخفض الأجر ويحملن عبء الرعاية غير مدفوعة الأجر، مما يحد من فرصهن الاقتصادية.

التعصب ضد المساواة بين الجنسين

لا تزال كراهية النساء والعنف ضد المدافعات عن حقوق المرأة والتراجع عن السياسات المدافعة عن المرأة تهدد المكتسبات التي تحققت بشق الأنفس.

صعوبات وصول المرأة إلى الرعاية الصحية

لا تزال النساء، وخاصة في البلدان الفقيرة والغارقة في الصراعات، يواجهن حواجز تحول دون حصولهن على خدمات الرعاية الصحية الأساسية، مما يؤثر على جودة حياتهم ومشاركتهن الاقتصادية ومتوسط عمرهن.

نقص الاستثمار في المرأة

يتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين في البلدان النامية استثمارًا قدره 6.4 تريليون دولار سنويًا، لكن تظل فجوات التمويل هائلة، وتتفاقم بسبب أعباء الديون المتراكمة والحيز المالي غير الكافي.

استمرار العنف ضد المرأة

تُظهر البيانات العالمية الأخيرة زيادة مقلقة في العنف ضد المرأة. لقد تعرضت امرأة واحدة من كل ثلاث نساء تقريبًا للعنف الجسدي و/أو الجنسي مرة واحدة على الأقل في حياتها في جميع أنحاء العالم. في السنة الماضية، بلغ عدد جرائم القتل المتعمد للنساء والفتيات أعلى مستوى في العقدين الماضيين، جميع أنحاء العالم.

الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها وانعدام المساءلة

لم تترجم العديد من الالتزامات التي تم التعهد بها بعد إلى تغيير جذري وملموس. إن ضعف آليات المراقبة والتنفيذ يسمح لهذه الالتزامات بالمرور دون الوفاء بها.

وأمام هذه الحقيقة، تدعو منظمة GWL Voices إلى:

أولاً: إعلان سياسي قوي ويدعو للعمل من الدورة التاسعة والستين للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، مع آليات للمساءلة الدقيقة، من أجل:

تسريع التنفيذ

الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها بموجب منهاج عمل بكين، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وغيرها من المعاهدات الدولية، مع التركيز على قيادة المرأة ومشاركتها، وتلبية احتياجات النساء والفتيات المهمشات، وحفظ حقوق نساء السكان الأصليين، وحقوق المرأة القروية والنساء اللاتي يعشن في مناطق الصراعات والبيئات الحضرية الهشة، وتلبية احتياجات النساء ذوات الإعاقة.

زيادة تمثيل المرأة ومشاركتها في النظام الدولي:

دعوة الدول الأعضاء إلى ترشيح امرأة لمنصب الأمين العام القادم ورئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

سد الفجوة الرقمية

تزويد النساء والفتيات بالمهارات والموارد اللازمة للنجاح في الاقتصاد الرقمي وحمايتهن من المخاطر المرتبطة بذلك مثل العنف عبر الإنترنت.

تعزيز الحماية القانونية:

إلغاء القوانين التمييزية، وسن قوانين ضد جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، وتعزيز المساواة في جميع المجالات.

ضمان حصول النساء على الرعاية الصحية:

الدعوة إلى ضرورة الاستثمار في أنظمة الرعاية الصحية التي تراعي المساواة بين الجنسين، بما في ذلك رفع جودة الخدمات، والبحث والابتكار في الأمراض الخاصة بالنساء، ومشاركة المرأة وقيادتها في الإدارة الصحية وصنع القرار.

زيادة الاستثمار في النساء والفتيات

سد الفجوة في الاستثمار في النساء والفتيات.
الاستثمار في النساء هو ضرورة أخلاقية واستراتيجية اقتصادية قوية.
إن الاستثمار في النساء والفتيات يساهم في النمو العام، ويقلل من الفقر، ويعزز القدرة على الصمود في مواجهة التحديات العالمية.

زيادة فرص قيادة المرأة ومشاركتها في صنع القرار:

تطبيق تدابير خاصة لضمان المشاركة الكاملة والعادلة للمرأة في جميع دواليب الحكم وصنع القرار في الحياة العامة، من الحكومات المحلية إلى الحكومات الوطنية والبرلمانات والدولية.

مواصلة تنفيذ "أجندة المرأة والسلام والأمن"

الحرص على مشاركة المرأة في عمليات السلام في جميع المراحل: المفاوضات، ومنع الصراعات، وبناء السلام، وإعادة الإعمار بعد الصراعات.

الاعتراف بقيمة مهام الرعاية التي تقوم بها المرأة وإضفاء الطابع المهني عليها:

إدراج مهام الرعاية في هياكل العمل الرسمية التي توفر الأجور العادلة والحماية الاجتماعية والتطوير المهني كوسيلة لمكافحة الفقر وتعزيز حقوق المرأة ورفاهتها وتمكينها اقتصاديًا.

دمج المساواة بين الجنسين في الأنظمة المالية:

تصميم ميزانيات تراعي المساواة بين الجنسين جعل المؤسسات المالية والتعاون الدولي يعطيان الأولوية للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في برامجها وسياساتها. وسوف يتطلب ذلك إدخال إصلاحات على البنية المالية الدولية تصب في صالح المساواة بين الجنسين.

دمج المرأة في الاستجابة للأزمات:

ضمان اتباع نهج يراعي المساواة بين الجنسين في معالجة الصراعات وعمليات السلام والكوارث المناخية والأزمات الإنسانية.

تعزيز المساءلة

تحسين آليات الإبلاغ والمراقبة لتسريع التنفيذ والحد الفعال من عدم المساواة المستمرة بين الجنسين.

تدعو منظمة GWL Voices إلى:

ثانيًا: الدعوة إلى جعل "لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة" أقوى وأكثر فعالية وحيوية بما يتماشى مع "ميثاق المستقبل للأمم المتحدة".

إن التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بكين وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وغيرها من أدوات حقوق المرأة يتطلب المساءلة والمراقبة بشكل أفضل. ولسد هذا النقص، ينبغي لإصلاح "لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة" أن يسمح بما يلي:

تعزيز آلية المراقبة

وضع معايير واضحة وشروط المساءلة والإبلاغ عن الالتزامات التي تم التعهد بها في المواثيق الدولية.

تحسين التماسك والاتساق والتنسيق

بين آليات وهيئات الإبلاغ المختلفة، بما في ذلك "لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة" و"المنتدى السياسي الرفيع المستوى"، و"اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، وجميع هيئات حقوق الإنسان.

تنفيذ الالتزامات القانونية

ضمان وجود معاهدات قانونية وطنية ودولية لزيادة مساءلة جميع القطاعات بشأن التزاماتها بالمساواة بين الجنسين.

تحسين جمع البيانات

جمع ونشر بيانات دقيقة عن نتائج المساواة بين الجنسين لإصدار سياسات قائمة على الأدلة وتتبع التقدم.

إشراك المجتمع المدني

دعم منظمات حقوق المرأة والشباب في جهود المراقبة والدعوة إلى المساءلة على جميع المستويات.

إنشاء مراكز إقليمية تابعة "لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة"

تعزيز الحوار الإقليمي ومنصات التبادل ودعم وتوطين التنفيذ والمساءلة.

إشراك الشباب

إنشاء آلية استشارية للشباب للمشاركة بشكل هادف في عمليات "لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة".

تعزيز التعاون المتعدد الأطراف

تعزيز التعاون داخل الحكومات والقطاعات وفيما بينها لضمان منح الأولوية للمساواة بين الجنسين في السياسات الإنمائية والتجارية والبيئية الدولية.